**المحاضرة (8) :**

**الرؤية التركيبية في التراث**

**1- منهج القدماء في وصف اللغة:**

 الوصفية منهج ينادي به علم اللغة الحديث، فما هو المنهج الذي اتبعه القدماء في تقعيدهم للغة؟ وما مدى اقترابهم من المنهج الوصفي؟**.**

 لا بدّ في كل عملية تقعيد لغوي من جمع المدونة اللغوية محل الدراسة، وقد اجتهد علماؤنا رحمهم الله في ذلك، حتى إن منهم من بذل النفس والنفيس في سبيل جمع أكبر حجم لغوي ممكن من العربية .لقد نشط علماء العربية في جمع لغتهم من مصدرها العرب الخلص ، فقد أيقنوا وهم يضعون علومها ضرورة مشافهتهم، فوجدناهم يشافهون الأعراب الذين كانوا يفدون إلى بلاد الدرس كالبصرة والكوفة وبغداد وغيرها، وكذلك رأيناهم يخفون فيجوبون البوادي والقفار بحثا عن صواب اللغة، فقد ذكر أن الكسائي لما لقي الخليل في البصرة بهرته غزارة علمه فسأله عن مصدرها، فقال الخليل: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج المساري حتى أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن لغة العرب سوى ما حفظه وأن أبا عمرو الشيباني ذهب إلى البادية فما خرج إلا و هو يكتب ما سمعه عن العرب.

ومنهج الأقدمين في جمع اللغة علمي دقيق يعول على الملاحظة والاستقراء والإفراط في الحيطة أحيانا، حتى لنستطيع أن نكون مطمئنين إلى أكثر ما استنتجوه من خصائص لغتنا التي تجنبوا أخذها عمن تشوب عربيتهم أية شائبة، فقد اقتصر أخذهم اللغة على عرب البادية وعلى فصحائهم بشكل خاص، وقد وصفوا المصادر اللغوية السليمة بعبارات شتى من ذلك العرب الذين ترضى عربيتهم، العرب الموثوق بهم، أو بعربيته.

 نعم لقد كان للبادية النصيب الأكبر من عملية الجمع اللغوي، وهذا يدخل في الشروط المكانية التي وضعها العلماء بمعية شروط أخرى لحصر عربية صافية تكون في بنيتها قريبة من البنى اللغوية التي جاء بها القرآن الكريم إذ لا يؤخذ إلا من القبائل العربية البعيدة عن الأعاجم ؛ وبذلك تم إقصاء كل من كان متاخما للفرس والروم آنداك.

أما الشروط الأخرى المعززة للشرط المكاني فهي كالتالي:

1- شروط خاصة بالزمن.

2- شروط خاصة بالمصادر البشرية الحاملة للغة منقول عنها وناقلة شروط خاصة بكم السماع تردد النموذج السماعي)، بمعنى إن كان مطردا أو شاذا...

 فأمّا الشرط الأول، فقد حدّد بقرن ونصف قبل الهجرة النبوية، ومثله بعدها بالنسبة للحضر؛ فيما استمر الاحتجاج باللغة البدوية حتى القرن الرابع للهجرة، وتأكيدا لعلميتهم في عملية الجمع اللغوي تم تحديد الأخذ من البادية زمنيا على الرغم من انتفاء عامل الاختلاط الخارجي، والسبب في ذلك أن اللغة يمكنها أن تخضع للتطوّر الداخلي والخارجي سواء اتصلت بأمم أخرى أم بقيت في انعزال تام ، إذ المتكلم قد يحدث كثيرا من التغييرات في لغته تجاوبا مع متطلبات عدة: ذوقية وجغرافية واجتماعية وسياسية واقتصادية وغيرها مما تكفل ببيانها علم الدلالة حديثا وحتى كثيرا من العلوم التراثية القديمة؛ إذ تحدث سيبويه وابن جني عن الاستثقال الذي قد يعترض المتكلم فيلجأ إلى التخفيف إدغاما أو إبدالا أو حذفا لوحدة لغوية ما.

 أمّا الشرط الثاني الخاص بالمصادر البشرية المحتج بلغتها؛ ناقلة للغة ومنقولا عنها؛ فكان تحريهم في العربي سلامة لغته وسليقته والموثوقية فيهما وفي الأول ناقل اللغة إضافة إلى عدالته أن يكون ضابطا، يقول السيوطي: ضابط الصحيح من اللغة ما اتصل سَنَدُه بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه على حد الصحيح من الحديث فصحة لغته من صحة عدالته وضبطه.

كما أنّهم رفضوا الشاهد مجهول القائل ولعل ذلك منشأه شرط الضبط الذي يشترط في الناقل؛ إذ أن جهل الناقل بهوية من ينقل عنه يقدح في ضبطيته أو اتقانه، فلا ضبط لمن لا ذاكرة قوية له وتبعا لشرط العدالة أيضا رفض العلماء الشاهد المرسل والمجهول، فالمرسل هو الذي انقطع سنده نحو أن يروي ابن دريد عن أبي زيد الأول ولد سنة 223ه بالطبع لم يدرك الثاني الذي توفي 215 ه، وهذا هو الانقطاع، والمجهول هو الذي لم يعرف ناقله، نحو أن يقول أبو بكر ابن الأنباري : حدثني رجل عن ابن الأعرابي يقول ابن الأنباري : (وكل واحد من المرسل والمجهول غير مقبول؛ لأن العدالة شرط في قبول النقل، والجهل بالناقل وانقطاع سند الناقل يوجبان الجهل بالعدالة، فإن من لم يذكر اسمه أو ذكر اسمه ولم تعرف عدالته ، فلا يقبل نقله . (لقد كانت تلك الشروط التي وضعها العلماء للغة العربية شروطا غاية في الوصفية ؛ إذ تجعلهم يصفون الموضوع كما هو في واقع الحال، وهذا هو الهدف العلمي المرتجى.

 2**- حدّ الجملة في النحو العربي:**

الجملة في النحو العربي ما أفادتفائدة يحسن السكوت عليها.

 يقول ابن مالك : كلامنا لفظ مفيد كاستقم، أمّا اللسانيات الحديثة فقد عرّفت الجملة تعريفات عدة من ذلك:

(وحدة لغوية مستقلة بذاتها وليست جزء من وحدة أكبر)

(نسق من الكلمات يؤدي فكرة تامة)

والملاحظأنّ المفهومين: القديم والحديث للجملة يتطابقان.

الجملة السليمة والمعبّرة في منظور النحو التوليدي ليست فقط الجملة المطابقة لقواعد النحو أو القواعد التركيبية بل يجب أن تتفق دلالتها مع الواقع أو القوانين الطبيعية فالجملة الصحيحة هي تركيب دلالة من منظور التوليديين، وهذا التصور وجدناه عند سيبويه عند تقسيمه الكلام إلى خمسة أقسام : (مستقيم حسن : أتيتك أمس)، (مستقيم كذب: حملت الجبل) (مستقيم قبيح :قد زيدا رأيت)، (محال: هل قمت غدا؟)، (أتيتك غدا: محال كذب)، سوف أشرب ماء البحر أمس.

والجملة السليمة أيضا من منظور الانحاء التداولية هي تلك التي يحدث فيها اتفاق بين عناصر ثلاث : التركيب الدلالة التداول فالتركيب والدلالة عناصر شكلية بنيوية داخلية أما الدلالة فهي العناصر الخارجية كقصد المتكلم وفهم المتلقي وكل السباقات الخارجية, فالجملة التواصلية السليمة هي التي يتوافق فيها القصد مع الفهم الذي لا يكون إلا بمراعاة كل السياقات وهذا التصور نجده في التراث البلاغي العربي موجزا في عبارة لكل مقام مقال أو عبارة موافقة المقال لمقتضى الحال ، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ غني بهذه المفاهيم التداولية العظيمة، فالعلماء العرب أو المسلمون كانوا على وعي تام بحساسية العلاقة بين التركيب والدلالة من جهة والسياق الخارجي من جهة، وكثير من المباحث النحوية البلاغية التي تزخر بها كتب التراث لدليل على ذلك، من ذلك أضرب الخبر التقديم والتأخير الحذف والذكر الوصل والفصل.

 يحتاج النحو العربي إذن إلى أن تنظم فقط مقولاته أو يعاد ترتيبها فكثير من مبادئ النحو الحديث متوفرة في تراثنا العربي النحو العربي من منظور النحو الوظيفي وصف النحو العربي على أنه من بين الأنحاء الصورية أو الشكلية، التي تستبعد المكون التداولي من مفهومها، كما أن النحو العربي خلط بين الوظائف اللغوية فجعل الوظائف المعروفة باسم الأبواب النحوية كلها تنتمي إلى الوظائف التركيبية، فجعل الفاعل والمفعول مع الحال والنعت والمنادى والجار والمجرور وعلى الرغم من ظهور نظرية العامل في النحو العربي ومقولات الإسناد والتعليق إلا أن المزج بين تلك الوظائف بقي قائما، ليأتي النحو الوظيفي الذي ينتمي إلى الانحاء التداولية ليفصل بين تلك الوظائف ويضيف وظائف أخرى، فقد جعل هذا النحو الفاعل والمفعول وظيفتان تركيبيتان .

 وحدد وظائف أخرى سماها دلالية واخرى سماها تداولية فالدلالية هي: المنفذ المتقبل، المستفيد، الأداة، الزمان، المكان الحال والتداولية تقسم الى قسمين : تداولية داخلية: محور، بؤرة جديد، بؤرة مقابلة تداولية خارجية المبتدأ المنادى الذيل ومرد التقسيم إلى داخلي وخارجي يتوقف على وجودها بالنسبة للبنية الجملية، وكي نعرف مفهوم البنية الجملية لابد من التعريف أو التذكير بها فقد سميت جملية نسبة إلى الحمل ، والحمل هو نتاج إسناد محمول إلى عدد من الحدود واللواحق تسهم في تحقيقه : ذهب زيد إلى السوق فذهب محمول، وزيد حد أول أو موضوع، في السوق حد ثان . في النحو الوظيفي المحمول إما إن يدل على عمل أو حدث أو وضع أو حالة. فإذا كان المحمول عملا كان الحد الأول منفذا واذا دل على حدث كان الحد الأول قوة واذا دل على وضع سمي الحد الأول متموّضعا . واذا دل المحمول على حال سمي الحد الأول حائلا :

1 - فتح خالد الباب فتحت الريح البابا

2- الطائر على الغصن

3- هند فرحة فمثلا .

لدينا المثال التالي: الصيد( يتقن البحار)، فالصيد مبتدأ وهو ذو وظيفة خارجية لأنّه يتموّضع خارج الحمل، بينما البحار هي محور وهو من الوظائف الداخلية لاتصاله المباشر بالمحمول.